الاصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الواقع وحتمية التغير

Political and economic reforms in Algeria between the requirements of reality and theinevitability of change

قوري ستي*

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–الجزائر

sgouri2019@gmail.com

جلطي غالم

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–الجزائر

g_djaltitlm13@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/06/06 تاريخ القبول للنشر: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يحظى موضوع التحولات الديمقراطية باهتمام الباحثين بعد موجة التحولات التي شهدها القرن العشرين، غير أنه في الدول العربية يثير النقاش والجدل والاختلاف، في هذا الإطار شكلت المستجدات السياسية "إحداث الربيع العربي" على الساحة العربية زعزعة وتحدي لتغيير الخارطة السياسية للأنظمة السياسية العربية لمواكبة التطورات الدولية وبناء دول ديمقراطية تراعي خصوصية المجتمعات والقيم العربية، إلا إن موجة التحول الديمقراطي في الجزائر تزامنت مع فترة ما بعد الحرب الباردة وتعلقت بالإصلاحات السياسية والدستورية لإصلاح مؤسسات النظام السياسي والركود الاقتصادي والتدهور الاجتماعي، تبقى الاصلاحات السياسية في الجزائر تهدف لترسيخ الديمقراطية وإقامة دولة القانون وبناء جزائر جديدية بمبادئ الحكم الراشد ومحاربة الفساد، يبقى الرهان امام صانع القرار الجزائري بعد موجة الاحتجاجات "حراك الكرامة" مرفوعا لتحقيق الوعود وتجسيدها لبناء جزائر جديدة تواكب التحولات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاصلاحات السياسية، الإصلاحات الاقتصادية، الجزائر، واقع التحولات السياسية والاقتصادية، مسار ورهانات التحولات السياسية والاقتصادية.

تصنيف JEL: D 72 -D 86 .

Abstract:

The topic of democratic transitions is receiving the attention of researchersafter the wave of transformations that took place in the twentieth century.However,the topic in the Arab countries raises debate, controversy and disagreement.In this context,the political developments“Arab Spring events”on the Arab arena were challenging to change the political map of Arab political regimes to keep pace with international developments And building democratic states that take into account the peculiarities of Arab societies and values.However,the wave of democratic transformation in Algeria coincided with the post-goldwar period and related to political and constitutional reforms to reform the institutions of the political system,economic stagnation and social deterioration.The political reforms in Algeria remain aimed at consolidating democracy,establishing the rule of law and building a new Algeria with the principles of good governance and fighting corruption.The stakes for the Algerian decision maker remain raised to fulfill and embody promises to build a new Algeria that keeps pace with international transformations.

Keywords: Political Transitions; Economic transformations; Algeria; The reality of political and economic transformations;The stakes in political and economic transformations.

Jel Classification Codes:D 72 ،D86.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إدى إنهيار الإتحاد السوفياتي لتغيير موازين القوى الدولية من حيث بنية وهيكل النظام الدولي، إنعكست المرحلة على الجزائربفترة انتقالية مست التغيير الجذري لمؤسسات النظام السياسي بهدف تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري وتحقيق نهضة اقتصادية. ومع ما عرفته التطورات الدولية "احداث 2001" والاحداث الاقليمية " الربيع العربي" عرفت الانظمة السياسية العربية موجة تحولات ديمقراطية رغم أن الجزائر سبقت الدول في المرحلة وتسعى لترسيخ الديمقراطية بتطبيق اصلاحات سياسية واقتصادية كما تسعى احداث الحراك الشعبي لبناء جزائر جديدة بمبادئ وقيم ديمقراطية.

1.1. الإشكالية: سيتم طرح الإشكالية الاتية ما هو واقع وحدود التغير السياسي والاقتصادي في الجزائر ؟ وفيما تكمن تحديات التغيير؟ وتنبثق عن الإ شكالية التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي الاصلاحات السياسية التي طبقتها الجزائر ؟.
- ✓ ما هي المؤشرات الاقتصادية التي نعتمدها لتفسير الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟.
- ✓ ما هو مسار التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر؟.

وبناءا على الاشكالية المطروحة سنصوغ الفرضيةالتالية: يرتبط التغيير السياسي في الجزائر بتطبيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية، وتندرج ضمنها الفرضيات الاتية

- ✓ تتعلق الاصلاحات السياسية بالتعديلات الدستورية والهندسة الانتخابية في الجزائر.
- ✓ ترتبط الاصلاحات الاقتصادية بتطبيق استراتيجيات تنموية لتحقيق الاندماج الاقتصادي عالميا ومحاربة الافات الاجتماعية "الفساد".

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الاصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر في عصر العولمة وصولا لموجة الاحتجاجات 2019 وتداعياتها على المجتمع الجزائري. طرح الموضوع اكاديميا وفق اطر علمية، دراسة التطورات السياسية والاقتصادية في الجزائر وفقا للمستجدات الداخلية. أهداف البحث تندرج دراستنا ضمن الدراسات الاكاديمية العلمية والتي تسعى للتحليل العلمي والالمام بالتحولات السياسية في الجزائر وطرح الموضوع اكاديميا لنبين العلاقة بين المجال السياسي والاقتصادي وتاثير العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحولات السياسية والاقتصادية. منهجية الدراسة ان موضوع دراستنا معقد ومتشعب يقتضي الاعتماد على توليفة منهجية تتكون من المنهج التاريخي بحكم تحليل الاوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر لفترات مختلفة، المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الاوضاع ومنهج دراسة الحالة.

2. الانتقال السياسي والديمقراطي في الجزائر: تعتبر احداث اكتوبر 1988 مرجعية ومنعرج تاريخي للتحول السياسي والديمقراطي في الجزائر بعد فشل السياسات الحكومية تلبية احتياجات المجتمع الجزائري، وعليه تميزت مرحلة التحول "المرحلة الانتقالية" بتضافر عوامل داخلية وخارجية في الجزائر.

2.1. تأثير العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول السياسي والديمقراطي في الجزائر:

إن تأثير النسق الدولي برز بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وموجة التحول الديمقراطي التي طالت أوربا الشرقية وإنتهاج سياسة التسامح والانفتاح السياسي(جابريل ايه الموند وجي بنجهام بويل الابن، 1989، ص.19) مما خلق أزمة أقليات دينية وعرقية وحروب داخلية في الدول وعليه تعددت مستويات الامن من امن دولاتي لأمن لادولاتي واختلاف الفواعل على المسرح الدولي، اضافة لدور واستراتيجيات المنظمات الدولية "المشروطية السياسية" لمعالجة الاختلالات الاقتصادية للدول وعليه

فان الدول الكبرى والمنظمات الدولية ربطت مساعدتها الاقتصادية بإجراء إصلاحات ديمقراطية وكذا تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات. افرز انهيار الاتحاد السوفياتي والتخلي عن نظام ثنائي القطبية مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتميزت بنظام احادي القطبية "امركة العالم" بفرض العولمة الراسمالية والنظام الديمقراطي عالميا.

تنحصر العوامل الداخلية في ضعف مؤسسات النظام السياسي الجزائري وعجزها عن التكيف مع الاوضاع الداخلية والخارجية وتلبية احتياجات افراد المجتمع بسبب المعاناة من ازمة شرعية سياسية بعد فقدان النظام لشرعيته في ظل الحزب الواحد ووجود صراع وتنافس بين الفرقاء السياسين واقصاء مختلف القوى الاجتماعية والسياسية وممارسة القهر للحفاظ على الوضع القائم، وجود ازمة مشاركة سياسية بعد قمع الحريات وضعف استيعاب القوى واستخدام النظام السياسي للعنف كاداة للحفاظ على الاوضاع (عنصر العياشي، 1999، ص.10)، أزمة تكامل وهوية بعدم التمسك بالهوية العربية وغياب فكرة المواطنة وغياب الولاء والتجرد من الهوية الاصلية بعد المعاناة من الغزو الثقافي في عصر العولمة (امنة ياسين بلقاسمي ومحمد زيان، 2012، ص.47)، اضافة لتحجيم دور المجتمع المدني ومحدودية فعاليته وتهميش المعارضة السياسية كنقطة توازن بين المجتمع والسلطة السياسية (محمد مجدان، 2020، ص.64) فالنظام السياسي الجزائري استطاع كبح نشاط المعارضة وخلق استراتيجية تحدد وظائفها وادوارها وانماط صراعها. وجود ازمة اقتصادية "انخفاض اسعار النفط، الوقوع في مديونية خارجية، اختلال المؤشرات الاقتصادية وفشل السياسات التنموية الاقتصادية" ادت لازمة بطالة بعد غلق المؤسسات الوطنية وانتهاج النظام لسياسة تقشفية ادت لارتفاع اسعار المواد الاولية ما يبرر هشاشة الاقتصادالوطني.

2.2 . ميادين الاصلاح السياسي في الجزائر: تضمنت الاصلاحات السياسية في الجزائر إجراء تعديلات دستورية ويعتبر دستور 1989 بمثابة تغير جذري في المسار السياسي للدولة الجزائرية وتكريس للتحول الديمقراطي بإقرار الانفتاح والتعددية السياسية حزبيا والتوجه لاقتصاد السوق (خديجة بن طلاع، 2020، ص.71) ، كما تم حصر مهمة المؤسسة العسكرية في الدفاع عن سيادة الوطن وابعادها عن الصراعات السياسية واقر باجراء انتخابات تشريعية ومحلية 1990.

أن الأنفتاح السياسي في الجزائر ترتب عنه تنظيم أول انتخابات تشريعية ومحلية في ظل التعددية السياسية اسفرت عن فوز التيار الاسلامي انذاكلاول مرة في الجزائر ما أدى لتوقيف المسار الانتخابي في دورته الثانية 1991/12 ونتج عنه صدام ومواجهات وعدم استقرار امني "المعاناة من أزمة أمنية ساسية" وعرفت المرحلة بالحرب الأهلية الداخلية والمعاناة من عزلة دولية، شهدت الجزائر مرحلة فراغ دستوري بعد حل مؤسسات النظام السياسي واستبدالها بمؤسسات استشارية لتسيير المرحلة الانتقالية.

اعتمد النظام السياسي الجزائري استراتيجيات مختلفة لاسترجاع شرعيته كسياسة الحوار الوطني1995/1993 لحل المازق السياسي والامني الذي عانى منه المجتمع الجزائري وبتضافر الجهود والقوى السياسية اتفق على تنظيم انتخابات رئاسية لاضفاء الشرعية على النظام السياسي افرزت نتائجها فوز الرئيس "الامين زروال" (باقي ناصر الدين طاهر،2017،ص.114)، كما طبقت سياسة المصالحة الوطنية وقانون الوئام المدني، بعد تحسن الاوضاع السياسة والاجتماعية دعى الرئيس السابق "زروال" لانتخابات مسبقة 1998 فاز بها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" لاربعهدات متتالية، تبقى التعديلات الدستورية 2016/2012/2008/2002/1996 تعديلات جزئية لاحتواء المعارضة السياسة او امتصاص الغضب الشعبي خاصة بعد احداث ثورات الربيع العربي فاحتجاجات الانظمة السياسية العربية ادت لاسقاطها وقلب الموازين في الانظمة السياسية للدول العربية، يعتبر الحراك الشعبي 2019 "حراك الكرامة" منعرج حاسم في المجتمع

الجزائري فالاحتجاجات التي قادها المجتمع تعتبر نوعية من حيث سلميتها واهدافها وامتيازه بالوعي الشعبي وانطلاقه من دوافع ذاتية واخرى موضوعية، تضمن الحراك اهداف متعددة منها

- ✓ معارضة ترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة لاسباب صحية لاقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية؛
- ✓ ازاحة النظام والمطالبة بالتغير الجذري لمؤسسات الدولة واستبدالها بمؤسسات فعالة تخدم مصالح الشعب؛
- ✓ تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفساد والبيروقراطية والمحاباة؛
- ✓ رفض التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للجزائر(عبد القادر بوعرفة، 2019، ص.18).

طالب الحراك الشعبي باجراء انتخابات رئاسية فاز بها الرئيس "عبد المجيد تبون" وعرض برنامجه المجسد لمطالب المجتمع"محاسبة رموز الدولة بتهم الفساد واختلاس اموال الدولة، اقرار تعديل دستوري 2020، اقرار انتخابات محلية وتشريعية بتاريخ 2021/06/12 وتاجلت نظرا للوضع الصحي العالمي وانعكاساته على المجتمع الجزائري "تداعيات جائحة كورنا".

3. مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

طبقت الجزائر بعد انتهاجها اقتصاد السوق استراتيجات ذاتية كهيكلة المؤسسات الاقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي، غير إن واقع الاقتصاد الريعي جعلها تتخبط في ازمة مديونية خارجية بلغت 25.7مليار دولار ووصلت خدمة الدين الخارجي 82.2% اما معدل التضخم فبلغ 25 % ووصل احتياطي صرف العملة 1.5 مليار دولار لسنة 1993ما فرض على الجزائر اللجوء للمؤسسات المالية الدولية لمعالجة اختلالاتها الاقتصادية وطبقت عليها "المشروطية السياسية" بمنحها المساعدات المالية شرط اجراء اصلاحات اقتصادية والتعامل بمبادئ الاقتصاد الحر. أثبتت البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر بدعم الهيئات المالية الدولية ضعفها وقصورها لان تحسن الأوضاع الاقتصادية نتج عن ارتفاع أسعار النفط ولم ينعكس على الأوضاع الاجتماعية(بلال بوجمعة، 2013/2012، ص.112). إن ضعف البرامج الاقتصادية دفع بصانع القرار لتبني استراتيجيات تركز على التغير الاقتصادي كرهان للاندماج الاقتصادي عالميا المطبقة من 2019/2001، في اطار البرامج المطبقة استطاعت الجزائر القضاء على المديونية الخارجية، تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية كبلوغ احتياطي الصرف 200 مليار دولار اما نسبة النمو الاقتصادي فبلغت 2.3 %(2019).

رسمت الجزائر استراتيجيات لتحقيق نمو اقتصادي بخصوص الطاقة "الاستثمار في الطاقات المتجددة" كتطوير الطاقة المتجددة لتوليد 40% من الكهرباء افاق 2030 لتغطية الطلب الوطني والقدرة على التصدير الخارجي 1000 ميغاواط(وهيبة قحام وسمير شرقرق، 2016، ص.231)، خاصة بعد توقع زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة بحلول 2030 بقدرة103.9 مليون برميل وفي سنة 2035 بقدرة 110.9 مليون برميل (ادريس عطية وعز الدين عطية، 2021، ص.4).

تمحورت استراتيجية الطاقة في الجزائر بترشيد استهلاكها، تحقيق الاكتفاء الذاتي اعتمادا على مصادرها من الطاقات التقليدية والمتجددة. كما تبنت الجزائر استراتيجية اقتصادية 2030/2025 لتهيئة وعصرنة الاقتصاد الوطني والمراهنة على قطاع الزراعة لتحقيق امن غذائي والقطاع السياحي بالنظر لمؤهلات الجزائر سياحيا واستغلال مقوماتها الداخلية وقطاع الخدمات اضافة لقطاع الصناعة، ان هدف الاستراتيجيات الاقتصادية الجديدة في الجزائر تنويع مصادر الدخل الوطني بتحقيق نمو خارج مجال المحروقات بنسبة 6.5% (2030/2020)(عبد الحكيم قلوح والغالي بن براهيم، 2020، ص.15).

شهد العالم حرب بيولوجية "جائحة فيروس كورنا "كازمة صحية عالمية حيث سارعت الدول لاتخاذ اجراءات صارمة للحد من سرعة انتشار الفيروس كفرض الحجر المنزلي بعد اكتشاف اول حالة في ووهان "الصين"، إن تداعيات جائحة كورنا كانت خطيرة على العالم لمساسها جميع القطاعات "حصيلة الارواح البشرية التي فاقت المليون عالميا اضافة لعدد المصابين وحاملي الفيروس"، إمتدت تداعيات الجائحة للاقتصاد العالمي والوطني حيث قدرت الخسائر العالمية 9.7 % من الناتج المحلي العالمي كما تضرر قطاع التجارة والسياحة الدولية بنسبة 30 % لسنة2020 بسبب غلق المطارات والحد من حركية الافراد لتجنب تفشي الفيروس، إضافة لتراجع أسعار النفط ما ترتب عنه تأجيل بعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وطنيا (مروة كرامة وفاطمة رحال واخرون، 2020، ص.324) وأدى لانخفاض إحتياطي الصرف في الجزائر إلى 44.2 مليار دولار"2020"حسب القانون التكميلي للحكومة ما دفعها لمراجعة سياستها المالية وخططت لعقلنة نفقات التسيير والتجهيز، الإنفتاح على الإستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الأعمال.

في ظل هذه الأوضاع رسمت الجزائر نموذج اقتصادي جديد 2020 تماشيا مع التطورات الاقتصادية والسياسية وتضمنت محاوره عصرنة الاقتصاد "مراجعة النظام الجبائي، عصرنة النظام البنكي والمالي، عصرنة القطاع الفلاحي لضمان الأمن الغذائي، تحسين مناخ الاستثمار، دعم الانتقال الطاقوي واقتصاد المعرفة (صلاح الدين بولعراس، 2020، ص.174). رغم إختراع الخبراء للقاح ضد فيروس كورنا إلا أن الجائحة أبرزت تغيرات جيوسياسية واقتصادية عالميا "مرحلة ما بعد كورنا" بالتنبؤ بتغير بنية وهيكل النظام العالمي لنظام متعدد الأقطاب ودور الدولة القومية في العلاقات الدولية، تراجع دور العولمة والياتها بسبب عجز المختصين في التنبؤ بالاخطار ما جعل العالم يعاني ازمة على جميع المستويات.

يبقى الرهان مرفوعا في الجزائر على تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وتطبيق الإستراتيجيات المرسومة والإندماج في التكتلات الإقليمية كإقامة منطقة التبادل الحر بين دول المغرب العربي لتحسين جودة المنتجات والتمهيد للإندماج العالمي كالانضمام لمنظمة التجارة الحرة ودخول الجزائر منطقة التبادل الحر في غطار الشراكة الأورومتوسطية مع الدول الاوربية. سنركز في دراستنا على تحليل أحد المؤشرات الاقتصادية ودوره في المجتمع الجزائري .

1.3. الفساد كمؤشر للوضع الاقتصادي الجزائري: تميزت الالفية الثانية باستفحال ظاهرة الفساد في الجزائر لتعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وللحد من الظاهرة اعتمدت الجزائر أليات قانونية وهيئات لمكافحته كإنشاء الهيئة الوطنية والديوان الوطني لمكافحة الفساد، المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية 1966 رغم حله 2000 بعد فشله بأداء مهامه، إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته 2006/11/20 بعد مصادقة الجزائر على الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، تعزيز المحاسبة وخلق وعي لمواجهة الفساد بعد إعلان حالة الطوارئ في الجزائر 1992 قال الأستاذ "الهواري عدي" أن الضباط السامين في الجيش استغلوا نفوذهم لمباشرة الفساد الذي تغلغل في الاجهزة الحكومية حيث تطورت اشكاله بحكم غياب دولة القانون(كريمة بقدي،2012/2011،ص.91)، توفر الإرادة السياسية لصانع القرار للحد من الفساد باعتباره أخطر أنواع الفساد خاصة فساد القطاع الخاص والعام، إنتشار الوعي السياسي والثقافي، استقلالية وسائل الإعلام واحترام حقوق الصحافة، تفعيل الرقابة والمحاسبة والشفافية كوضع ترسانة قانونية ملائمة لمحاربة الفساد كالمرسوم الرئاسي رقم 02-250 المتعلق بالصفقات العمومية الصادر 2002/02/24، والقانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بتاريخ 2006/02/20 والقانون رقم 05-01 الخاص بتبيض الاموال وتمويل الارهاب بتاريخ 2006/02/06، العمل على الإصلاح الاداري والمالي والقانوني والمتابعة الأخلاقية والقانونية لصناع القرار والمسؤولين.

2.3. جدلية التحول السياسي والفساد في الجزائر: مس الفساد في الجزائر قطاعات مختلفة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا ما انعكس على بنية المجتمع الوطني سنركز على الجوانب الاتية.

✓ **الجانب الاقتصادي والاجتماعي:** إن معاناة الجزائر من ضعف اقتصادها جعلها تتخبط في تبعية تكنولوجية بسبب العامل التاريخي اما جعلها تشيد بنيتها التحتية اعتمادا على استيراد التكنولوجيا غير ان اصحاب المشاريع الاستثمارية لم يراعوا حجم النفقات علما ان الاقتصاد الوطني احادي القطاع لاعتماده على عائدات المحروقات فتقلبات اسعاره تحدد مداخيل الدولة كما تنعكس الازمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.مس الفساد القطاع الصناعي بالدرجة الاولى نظرا لحجم النفقات على الاستثمارات وتأخر استلام المشاريع مما ادى لاختلاس المال العام وعقد صفقات خفية مع الشركات الاجنبية في اطار السياسات التنموية.تغلغل الفساد بسبب تداخل القضايا وانعدام الرؤية الاستراتيجية أي ازدواجية النظرة والتأرجح من النظام الاشتراكي لأليات السوق الحر فعملية التحول لم تهيئ المناخ المناسب كوضع الاليات وتكييف القانون مع اليات السوق فتعددت الفجوات والثغرات.

وتغلغل الفساد في المجتمع.ان تقدير حجم الفساد امر صعب بسبب قلة الاحصائيات المعلن عنها في الجزائر . سنعتمد احصائيات منظمة الشفافية الدولية الخاص "مؤشر مدركات الفساد" لنبين ترتيب الجزائر كما سنشير له في الجدولرقم 01،يتدرج مؤشر الفساد حسب المنظمة العالمية من 0 "فاسد جدا" الى 10 "نظيف جدا"، بخصوص الجزائر نلاحظ ان المؤشر يتراوح من 2.6 الى 3.6 مما يعني انتشار الفساد في أجهزة ومؤسسات الدولة وضعف او انعدام الارادة السياسية لمحاربته رغم الشعارات والقوانين المنصوص عليها. تحتل الجزائر مراتب متقدمة 88 بينما احتلت المرتبة 112 سنة "2011" و 115 سنة 2017 ويدل هذا على عدم تسجيل تطور إيجابي للفترة 2020/2003 نتيجة لفضح قضايا هامة اقتصاديا، سياسيا وماليا بخصوص الفساد ما جعل الجزائر تتراجع في المراتب بينما تمكنت دول الجوار "تونس والمغرب" من احتلال مراتب متقدمة ما يفسر تراجع نسبة الفساد فيها واحتلالها المراتب الأولى عربيا.

إنعكس الجانب الاقتصادي على الجانب الاجتماعي بتفشي الفساد داخل مؤسسات القطاع الخاص او العام بتلقي الرشاوي، المحاباة والمحسوبية في الادارات او الشركات. نجد في هذا الاطار قضية اختلاس اموال سوناطراك 1،2،3،4 والتي فجرت 2010 بعد تكبد الخزينة العمومية خسائر قدرت ب250 مليون دولار بعد التلاعب بقانون الصفقات العمومية ومنح امتيازات غير مبررة وابرز المتهمين في القضية "شكيب خليل" وزاير الطاقة آنذاك، غير انه بعد التحقيقات اسقطت التهم المنسوبة اليه ولم يتابع قضائيا. اضافة لقضية الخليفة او امبراطورية السراب التي توصف بفضيحة القرن في المجتمع الجزائري حيث اتهم فيها عدة مسؤولين كبار في الدولة (نوارة باشوش، 2019). كما استطاعت الصحافة الجزائرية الاشارة لقضايا الفساد حسب التقرير السنوي للمنظمة غير الحكومية "فريدوم هاوس الامريكية 2013" بإبرام صفقات غير قانونية من طرف مؤسسات وشركات وطنية داخل وخارج الوطن (الياس طلحة، 2017، ص.268) دون اهمال قضية الطريق السيار شرق/ غرب المقدرة تكلفته المبدئية 9 مليار دولار لتصل 12 مليار دولار (محمد بوطوبة، 2016/2015، ص.314) رغم العيوب العديدة التي برزت في المشروع كنقص المحطات ومراكز الدفع وتدهور ارضية الطريق ما يدل على الغش وعدم الالتزام بالمعايير في ظل غياب المتابعة والمحاسبة القانونية قضائيا لمنفذي المشروع. اضافة لتفجير قضايا رجال المال والاعمال كونيينياف وحداد 2019 والتي لا تزال في اروقة المحاكم ولم يفصل فيها القضاء لتورط مسؤولون من ذوي السلطة السياسية المتابعين قضائيا.

بصفة عامة اعاق الفساد التنمية الاقتصادية في الجزائر لخلقه مناخ غير مناسب للاستثمار وتحريك عجلة النمو الاقتصادي بسبب البيروقراطية وعدم ايجاد اليات مناسبة لمنافسة المنتجات الوطنية للمنتجات المستوردة ما ادى للحد من فعالية المؤسسات اضافة لغياب التحفيزات والاهتمام بالمنتجات "التسويق، الحفظ، جلب المواد الاولية، ايجاد اسواق" وتشجيع المنتجات المحلية.

✓ **الجانب السياسي والأمني:** سعى النظام السياسي الجزائري من خلال مؤسساته الدستورية لوضع اليات لمكافحة الفساد غير انه فشل في ذلك لذا يجب التعاون والتفاعل بين مختلف الفواعل من مؤسسات النظام السياسي والمجتمع المدني كحلقة توازن اجتماعي والقطاع الخاص. يعزز المجتمع المدني الديمقراطية ويعتبر عامل تفسيري لعملية الانتقال والتحول السياسي كأداة لمحاسبة ومراقبة النظام السياسي "الضغط والتأثير" لخلقه ثقافة بناء المؤسسات ونشره الوعي السياسي، يتطلب تعزيز الديمقراطية الاستناد لمعايير الحكم الراشد لمحاربة الفساد.

تحقق للمجتمع المدني الجزائري دورا بعد اقرار التعددية لمشاركته في البناء السياسي لذا يمكنه مكافحة الفساد اعتمادا على تحريره من سيطرة الدولة والتمتع باستقلاليته، توعية افراد المجتمع، فضح قضايا الفساد اعتمادا على متابعة المشاريع واعداد التقارير، المشاركة في سن القوانين واحترام سيادة القانون، التزام الشفافية والنزاهة والحياد في اعداد التقارير ونشرها، العمل على تعميق المشاركة السياسية داخل المجتمع.اكدر الرئيس "زروال" على محاربة الفساد ووضع الصراع على السلطة ضمن الاعراف الدستورية، كما نادى صائع القرار السياسي "بوتفليقة" في عهداته بمحاربة الفساد كما جاء في احد تصريحاته (ان المحاباة والبيروقراطية واكثر منهما الرشوة والفساد افات خبيثة يعاني منها مجتمعنا، تمس الآفات العدل والكرامة....) (عبد العالي حاحة، 2013/2012، ص.47) ما جعله يندد بها غير ان الواقع كشف غير ذلك لتورط كبار مسؤولي الدولة في الفساد ما كشفه الحراك الشعبي 2019/02/22 كتورط مستشار الرئيس " السعيد بوتفليقة، وزراء حكومة منهم سلال واويحي، اضافة لوزراء سابقين ورجال المال والاعمال".

عبرت أحداث الحراك عن فعالية ودور المجتمع المدني من خلال تنظيمه وحركيته للوصول لأهدافه بالعمل على توعية افراد المجتمع باستخدام الوسائل التكنولوجية للمطالبة بالتغيير الجذري لاستفحال الفساد في دواليب النظام السياسي.استطاع الحراك لشعبي الكشف عن قضايا الفساد لتورط مسؤولون ذوي نفوذ في السلطة في قضايا اختلاس الاموال وتهريبها، ابرام الصفقات، التزوير...كالمتابعة القضائية لمستشار الرئيس "السعيد بوتفليقة".

بعد انتخاب الرئيس "عبد المجيد تبون" يسعى لمحاربة الفساد ضمن استراتيجية التعديل الدستوري 2020 لغلق العهدات الرئاسية عملا بمبدأ التداول السلمي على السلطة للحد من الفساد، تفعيل التعامل بالحكومة والادارة الالكترونية لضمان نزاهة التعاملات الادارية، اقرار مبدا المحاسبة والشفافية في ظل استقلالية السلطة القضائية.

إن إستقرار الأوضاع السياسية ينعكس على الأوضاع الأمنية ما يجنب الدولة مواجهة الاخطار الخارجية والعمل على تحسين الاوضاع الداخلية، يمكننا اعتبار إن الفساد السياسي يشكل هرم الفساد نظرا للنفوذ ذوي السلطة السياسية وللحد من الظاهرة يجب التعامل بمبادئ الحكم الراشد لتعزيز وترسيخ الديمقراطية وتحقيق النهوض الاجتماعي والاقتصادي للجزائر.

3-3 - المسارات المستقبلية للتحول السياسي وعلاقتها بالفساد في الجزائر: سنعتمد تقنية السيناريوهات لتحديد مسارات التحول السياسي لمكافحة الفساد في الجزائر على المدى القريب والمتوسط اعتمادا على فرضيات نطرحها ونصوغها انطلاقا من واقعنا.

- ✓ **السيناريو الاتجاهي "الممكن":** نفترض أن متغيرات الواقع ستبقى على حالها، أي توفر ارادة سياسية لمكافحة الفساد دون الوصول لنتائج ملموسة وذلك من خلال نخر الفساد المجتمع الجزائري كما تشير اليه التقارير الوطنية والدولية. فاستمرار الوضع على حاله يدل على هشاشة مؤسسات الدولة الرسمية "السلطة القضائية" والقدرة على التلاعب بالقوانين.

تاريخيا إن كل من زروال وبوتفليقة نددوا بالفساد ودعوا لمحاربته كتصريح "بوتفليقة" ان البيروقراطية والفساد افات يعاني منها مجتمعنا" لكن الواقع اثبت ان فترته تفشى فيها الفساد في دواليب السلطة وصولا لأبسط عامل والدليل على ذلك ترتيب الجزائر ضمن منظمة الشفافية العالمية للفترة 2019/1999 حيث انها لم تبتعد الجزائر عن المرتبة 100 بناءا على قضايا من العيار الثقيل للفساد كإمبراطورية الفساد، قضايا سوناطراك، قضية "كمال البوشي"2018 والتي تورط فيها اكبر مسؤولي الدولة(قادة شهيدة، 2019، ص.6) والتي لم تفصل اروقة المحاكم فيها بعد وقضايا 2019 الخاصة بمستشار الرئيس "السعيد بوتفليقة" وتورط وزراء حكومات، ووزراء وولاة سابقين....ان افتقاد الاطار القانوني والمؤسساتي لأليات تنفيذه كبح الارادة والطموحات كالمصادقة على اتفاقية مكافحة الفساد 2004، القانون الصادر 06/01 المتعلق بالفساد ومكافحته، دور الجزائر الفعال لإبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد 2010 والمصادق عليها 2014، قانون الصفقات العمومية 2015 استحداث مجلس المحاسبة كاطار مؤسساتي لمراقبة الفساد المالي وانشاء الديوان الوطني لقمع الفساد، وعند تحليلنا للواقع فان انشاء الهيئات والمصادقة على الاتفاقيات لم يكن كاف للحد من الظاهرة، كاقتراح يجب مراجعة القوانين ووضعها في الاطار الصحيح من خلال المتابعة الميدانية لتنفيذها واصدار التقارير لضمان نزاهة وشفافية الهيئات وكسب ثقة المواطنين.

تبقى الأمور على حالها بعد مرور فترة من تولي "عبد المجيد تبون" السلطة السياسية رغم الجهود المبذولة من طرفه للحد من الظاهرة بدعوته لتعزيز التعاون لمحاربة الفساد ومحاسبة ومتابعة مرتكبيه رغم التقاعس في تنفيذ بعض القرارات على المستوى الوطني والمحلي، السعي لاسترجاع هيبة الدولة وبناء دولة القانون بعد صدور الدستور الجديد، تأكيده السهر على تنفيذ القوانين ووضع استراتيجيات واضحة المعالم مستقبلا للمتابعة، الرهان على بناء اقتصاد قوي وجزائر دون فساد باخلقة المجتمع الجزائري، يبقى المدى القريب فترة الرهانات لبناء جزائر جديدة بالحد من تفشي الفساد.

- ✓ **السيناريو الاصلاحي:** نفترض حدوث تغيير في الواقع "اصلاحات وتوفر عوامل داخلية وخارجية"، بناءا على الفرضية المقدمة نلاحظ توفر ارادة سياسية من صانع القرار "عبد المجيد تبون" لما جاء في تصريحه خلال الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي "اوت 2020" "محاربة الارهاب والتطرف كتهديد للسلم والامن والتنمية عالميا كما ندعو لتعزيز التعاون لمكافحة الفساد وتبيض الاموال والعمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة". يتضح من خلال تصريح الرئيس ان رهانات الجزائر الجديدة " العمل على محاربة الفساد، توفير البيئة المناسبة لدولة القانون لاسترجاع الاموال المهربة وكسب هيبة الدولة وثقة المواطنين". كما توعد صانع القرار الجزائري بالتزامات سياسية تضمنها التعديل الدستوري كالسعي لأخلقه المجتمع ومكافحة الفساد، ابعاد المال عن السياسة، اضفاء الطابع الدستوري على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مما يشجعها على محاربته استنادا للدستور واستقلاليتها.

يلاحظ الجهود المبذولة من طرف السلطة السياسية ودعمها للمجتمع المدني للقيام بدوره من خلال التعبئة والتوعية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها ومحاسبة ومتابعة وفضح مرتكبي الفساد، اضافة لدور العامل الاقتصادي "القطاع العام والخاص" والاجتماعي للحد من الفساد بالتعامل بالإدارة الالكترونية كألية لمواجهة البيروقراطية وتعزيز نظام المراقبة والتدقيق الحسابي لمستخدمي القطاع، التأكيد على المصلحة العامة وتشكيل المجلس الوطني للطاقة لرسم السياسة الطاقوية مستقبلا لبناء مسار التحول الطاقوي وتحسين الفعالية الطاقوية اقتراح "عبد الرحمان مبتول" استغلال الطاقات

المتجددة كطموح الجزائر لانتاج 22 جيغاواط خضراء من الطاقة الشمسية 2030 بانشاء المشروع "تفوق 1" بتكلفة 3.6 مليار دولار واستغلال البترول والغاز الصخري 2025 وانشاء محطات نووية 2025 للتزود بالطاقة الكهربائية(سعيد بن عياد، 2020).

يمكن إصلاح المجتمع والحد من الفساد شرط حدوث قطيعة مع السلوكات السابقة، وجود إرادة سياسية، التطبيق الفعال للعدالة، إرساء الشفافية والعدالة كالتعين في المناصب على أساس الكفاءة والشهادات وروح المسؤولية، تحسين نظام الاجور وتحفيز العمال على النزاهة والشفافية، اتخاذ اجراءات صارمة ورادعة في حق مرتكبي الفساد، التشبث بتعاليم الدين والنصيحة.

- ✓ **السيناريو التحولي:** يفترض حدوث تغيير جذري بتأثير عوامل داخلية وخارجية، يشترط تضافر عدة عوامل بإمكانية تغير النظام السياسي من خلال التداول السلمي على السلطة والمتابعة القضائية للمحكوم عليهم في قضايا الفساد، إقامة دولة القانون لسموه فوق كل شخص داخل المجتمع بما في ذلك صانع القرار نفسه، دور المجتمع المدني في توعية افراد المجتمع وتداعيات الفساد التي تؤدي لإنهيار الاقتصاد وإيقاف عجلة النمو الاقتصادي، تكاثف الجهود الوطنية، الإقليمية والدولية في اطار الاتفاقيات الدولية لمتابعة الأشخاص المحكوم عليهم في قضايا الفساد.
  - تعزيز الديمقراطية من خلال التداول السلمي على السلطة السياسية والتعامل بمعايير الحكم الراشد؛
  - فعالية المجتمع المدني ومشاركته في اعداد ومتابعة النصوص القانونية؛
  - وضع رؤية استراتيجية للأهداف كالتعامل بالدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الاجنبية بداية بالمستثمرين الجزائريين بوضع تسهيلات للاستثمار لتصحيح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛
  - تبني اراء الخبراء والاقتصادين كوجهة نظر الخبير الاقتصادي "فارس مسدور" بترسيم السوق الموازية للعملة، مراجعة المنظومة الجبائية وقانون الضرائب، تغيير العملة الوطنية كحل لاسترجاع الأموال المهربة، التعامل بالصيرفة الإسلامية، التعامل بالإدارة الالكترونية لمحاربة البيروقراطية والمحاباة؛
  - تعزيز دور الهيئات الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد لتصبح ذات سلطة عليا بإضفاء الطابع الدستوري عليها لضمان الشفافية وإلنزاهة؛
  - تنفيذ شعار "جزائر جديدة دون فساد" بتفعيل استراتيجية مكافحة الفساد على المدى القريب ضمن مخطط 2025/2021 والمتضمنة " اعتماد الشفافية واخلقة الحياة العمومية، فعالية المجتمع المدني ودور وسائل الاعلام في الوقاية ومكافحة الفساد، ترقية ونزاهة القطاع الاقتصادي كعامل اساسي لتعزيز الديمقراطية وترسيخها، تعزيز دور ورقابة هيئات المراقبة والعدالة في مكافحة الفساد وتحقيق التعاون الدولي والاقليمي في نفس الاطار". ان الالتزام باستراتيجية مكافحة الفساد سيساهم في تحقيق اهداف الاتحاد الافريقي 2063 واهداف التنمية المستدامة 2030 حسب ما أعلنه رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته "طارق كور".
  - تنمية المنظومة القيمية للمجتمع والالتزام بتعاليم الدين الاسلامي والحرص على المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة.

من خلال ما تم تقديمه من سيناريوهات وبالنظر لطبيعة المجتمع الجزائري يمكن محاربة الفساد خاصة بعد توفر الارادة السياسية لصانع القرار، دور المجتمع المدني في فضح قضايا الفساد خاصة بعد نهب اموال الدولة ما جعل افراد المجتمع يعانون من ازمات مختلفة كتداعيات للظاهرة في ظل التطور التكنولوجي، امكانية لعب العامل الاقتصادي دوره خاصة بعد التركيز على التعامل بالإدارة الالكترونية كأداة لكبح الفساد .

ويبقى الرهان مرفوعا لتتمكن الجزائر للحد من الفساد ومكافحته بناءا على لعب الهيئات الوطنية دورها بالتعاون مع الهيئات الاقليمية والدولية لبناء جزائر عصرية جديدة دون فساد ولترقية المجتمع، فالأموال المنهوبة يمكنها ان تساهم في بناء اقتصاد وطني قوي وتنويعه وتعزيز منافسته دوليا، تستطيع الجزائر بتكاثف الجهود التخلص من الفساد وتحقيق نهضة اقتصادية بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في محاربة الفساد وبناء اقتصاد قوي بتهيئة بنيته التحتية وتنويع مصادر دخله.

الجدول رقم 01: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر "2020/2003"

السنة	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019	2020
الترتيب العالمي	88	97	99	111	112	88	88	115	106	104
الدرجات	2.6	2.8	3.0	2.8	2.9	2.6	2.6	3.3	2.7	-

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات منظمة الشفافية الدولية.

4. تحليل النتائج:

- ✓ بخصوص الفرضية الاولى المتعلقة بالاصلاحات السياسية فان الواقع يثبت ان الجزائر تراهن على التعديلات الدستورية والانتخابات كاليات لتحقيق الديمقراطية؛
- ✓ يسعى النظام السياسي الجزائري لضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها لاكتساب الشرعية السياسية داخليا وهيبة خارجية لتجنب التدخلات الاجنبية في ظل توتر الاوضاع الاقليمية "انعدام الامن في ليبيا، تونس، قضية الصحراء الغربية وتداعيات لااستقرار دول الجوار على الامن الجزائري نظرا لانكشاف حدودها وتحملها اعباء ضمان امنها الداخلي"؛
- ✓ إن التعديلات الدستورية في الجزائر تعتبر جزئية ما عدا دستور 1989 الذي شكل نقلة جذرية للنظام السياسي ما عداه فإن التعديلات الأخرى لاحتواء أزمات داخلية وإمتصاص غضب المعارضة السياسية؛
- ✓ وجود علاقة بين العامل السياسي والاقتصادي لان تغير هيكل النظام العالمي اقتصاديا اثر في تغير بنيته الجيوسياسية ما انعكس على الانظمة السياسية الداخلية؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الأزمات الاقتصادية والسياسية فان كل منهما يؤثر على الأخر، فتدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر 1989 أو 2019 ادى بالمجتمع للمطالبة بالتغير في مؤسسات النظام السياسي وكذا فإن الأزمة الصحية "جائحة كورنا" أدت لانخفاض النمو الاقتصادي أي تاثير في العامل الاقتصادي ويراهن الخبراء على تغيير هيكل النظام الدولي باستعادة الدولة القومية لهيبتها كفاعل اساسي في العلاقات الدولية وامكانية التوجه لنظام متعدد الاقطاب بدلا من نظام احادي القطبية.

5. خاتمة:

ترتبط التحولات السياسية بتعزيز الديمقراطية والالتزام بمبادئها فالمسار الانتقالي للتحول الديمقراطي والسياسي يتطلب تضافر الجهود وفق اطر مؤسساتية وادارية قانونيا كوجود ارادة سياسية، فعالية المجتمع المدني، يتضح ان الفساد ظاهرة معقدة ومتشابكة بتداخلها في جل المجالات، الجزائر كغيرها من الدول تسعى لمكافحتها بشتى الطرق والدليل على ذلك مطالبة المجتمع الجزائري في الحراك الشعبي بمحاسبة ومحاكمة المساهمين في الفساد. ساهمت الظاهرة في عرقلة النمو الاقتصاد الوطني وانحلال المنظومة القيمة للمجتمع وعليه يتطلب الفساد كظاهرة وطنية ودولية لمواجهته وجود ارادة سياسية وتفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكم الراشد لترسيخ الديمقراطية. ان مؤشرات الحكم الراشد تساهم في مكافحة الفساد من خلال تطبيق المساءلة والشفافية والنزاهة والمحاسبة وحكم سيادة القانون ومنه فان ترسيخ الديمقراطية عملية معقدة ومتشعبة تتطلب جهود مكثفة. ونخرج بجملة من الاقتراحات، وهي:

- ✓ الالتزام بتطبيق الاصلاحات السياسية والدستورية للمساهمة في عملية التحولات السياسية؛
- ✓ قدرة العامل الاقتصادي على تفسير التحولات السياسية والديمقراطية اعتمادا على مؤشرات البطالة، الفقر، التهميش والتفاوت الطبقي للمجتمع ويبرز من خلال الاضطرابات والاحتجاجات المنظمة من طرف افراد المجتمع؛
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي للتخلي عن التبعية الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية ومن بينها الجزائر "تبعية تكنولوجية، مالية، ثقافية، عسكرية واقتصادية".
- ✓ تعزيز دور التكتلات الاقتصادية العربية لخلق مناطق تجارة حرة مما يمنحها القدرة على التفاوض الدولي والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ✓ مراعاة خصوصية المجتمعات في عملية التحول والانتقال السياسي والديمقراطي بالتمسك بالهوية والقيم العربية؛
- ✓ ترسيخ الديمقراطية يتطلب فترة انتقالية لعمل مؤسسات الانظمة السياسية ومراجعة سلوكيات الافراد والتخلي عن القيم والافات الاجتماعية السلبية كمحاربة الفساد، البيروقراطية والالتزام بالتوزيع العادل للثروات؛
- ✓ العمل على تحقيق امن غذائي بعصرنة القطاع الفلاحي لتعزيز قدرة الجزائر على التحرك وتجنب الضغوطات الخارجية الاهتمام بالقطاع السياحي لتنويع مصادر الدخل القومي، ترشيد استغلال الطاقة والاستثمار في الطاقات المتجددة لضمان الامن الطاقوي؛
- ✓ بناء جديدة على أسس ديمقراطية بتغيير بعض السلوكيات كالمحاباة والبيروقراطية ومنح الكفاءات الفرص لاثبات وجودهم وتبني افكارهم؛
- ✓ فتح المجال للتشاور مع الخبراء والمختصين لصياغة استراتيجيات اقتصادية والاخذ بملاحظات وتوصيات الملتقيات والندوات العلمية لاخراج الاقتصاد الوطني من التبعية؛
- ✓ متابعة الحكومات المتداولة على السلطة السياسية للاستراتيجيات والبرامج المتخذة للوصول للاهداف المرجوة وعدم تعطيل النهضة الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ ايجاد قنوات للتشاور والحوار بين المجتمع والنظام السياسي لمنح كل منهما حدوده وصلاحياته وتنمية روح المشاركة السياسية والولاء في ذهنيات وسلوكيات افراد المجتمع.

المراجع:

1. ادريس عطية وعز الدين عطية، الاستراتيجية الجزائرية للأمن الطاقوي- رؤيو الانتقال الطاقوي 2030 نموذجا-، المجلة الاستراتيجية للأمن الطاقوي (م: 01،ع:10، 2021)، ص.4.
2. امنة ياسين بلقاسمي ومحمد زيان، العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين "دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (ع: 08، 2012)،ص.47.
3. باقي ناصر الدين طاهر،النخبة السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر(عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2017)، ص.114.
4. بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر،شهادة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2013/2012)، ص.112.
5. جابريل ايه الموند وجي بنجهامباويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية"، تر: هشام عبد الله (عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1989)، ص. 19.
6. خديجة بن طلاع، التحول الديمقراطي في الجزائر: الواقع ورهانات المستقبل في ظل الاطر القانونية والدستورية "دستور 1989"، مجلة صوت القانون(م:07، ع:02، 2020)، ص.71.
7. سعيد بن عياد، الخبير مبتول: الخيارات والحلول ضمان الامن الوطني، مجلة الشعب (2020)
8. صلاح الدين بولعراس، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورنا بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(م:20، عدد خاص، 2020)، ص.174.
9. عبد الحكيم قلوح والغالي بن براهيم، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمامول "دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال(م:09، ع:01، 2020)، ص.15.

10. عبد العالي حاحة، الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، شهادة دكتوراه غير منشورة (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم الحقوق، تخصص قانون عام، 2013/2012)، ص.47.
11. عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية (وهران: ع:07، 2019)، ص.18.
12. عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر (القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، 1999)، ص.10.
13. قادة شهيدة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: اطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لأليات تنفيذه، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد (كيوسانس: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2019)، ص.6.
14. كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، شهادة ماجستير غير منشورة، تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات أورمتوسطية ، 2012/2011،، ص.91.
15. محمد بوطوبة، اشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الازمات والبحث عن الاصلاحات دراسة حالة الو.م.ا 2008 وحالة الجزائر 2014، شهادة دكتوراه غير منشورة (تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، 2016/2015)، ص.314.
16. محمد مجدان، المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية(م: 07، ع:02، 2020)، ص.64.
17. مروة كرامة وفاطمة رحال واخرون، تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورنا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي(م:02، ع:02، 2020)، ص.324.
18. وهيبة قحام وسمير شرقرق، الواقع الطاقوي في الجزائربين الامكانيات والاستغلال، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة (ع: 05، 2016)، ص.231.
19. الياس طلحة، الاعلام الامني في الجزائر "دراسة ميدانية وتحليلية" (عمان: دار الايام للنشر والتوزيع، 2017)، ص268.